مجتمع

مقتل 7 بسبب السيول في ولاية نورث كارولاينا

قالت السلطات الأميركية إن ما لا يقل عن سبعة أشخاص لقوا حتفهم في نورث كارولاينا بعدما اجتاحت السيول أنحاء من الولاية، مضيفة أن شخصين على الأقل في عداد المفقودين. وذكرت خدمات الطوارئ في مقاطعة ألكسندر أنه تم العثور على ثلاث جثث وإجلاء ما يربو على ثلاثين شخصاً. وقالت السلطات إن شخصاً رابعاً في المقاطعة قُتل في سيارة بعدما حطمت مياه السيول جسراً فيما قُتل اثنان في مقاطعة إردل. وذكر مكتب مأمور مقاطعة ويك أن طفلاً غرق في رولزفيل. وأعلنت خمس مقاطعات في الولاية حالة الطوارئ يوم الخميس. (رويترز)

إعصار فامكو يقتل 39 شخصاً في الفيليبين

غطى الوحل والحطام العديد من القرى حول العاصمة الفيليبينية، أمس الجمعة، بعدما تسبب إعصار فامكو في فيضانات عارمة دفعت الناس إلى الفرار إلى أسطح منازلهم، وقتل ما لا يقل عن 39 شخصاً. وتم إنقاذ آلاف الأشخاص، على الرغم من انحسار المياه في الغالب. وكان الجيش ينقذ الناس في الأماكن التي ظلت فيها المياه عالية. وقال رئيس أركان الجيش الجنرال غيلبرت غاباي إن المركبات الهجومية البرمائية التي تستخدم عادة في عمليات مكافحة التمرد تم نشرها للاستخدام في عمليات الإنقاذ. (أسوشييد برس)

عيد الأنوار في الهند رغم كورونا

كان لإقبال الناس على الأسواق استعداداً لعيد الأنوار (ديوالي) لدى الهندوس في الهند، الذي يصادف اليوم، أثرٌ إيجابي على الحركة الاقتصادية في البلاد، بعد أشهر من الخسائر الناتجة عن الإغلاق نتيجة تفشي فيروس كورونا. في الوقت نفسه، هناك مخاوف من تصاعد الإصابات بفيروس كورونا بشكل كبير. وقال الأمين العام لاتحاد تجار الهند برافين كانديلوال، إنّ الأشخاص الذين كانوا يكتفون بشراء الضروريات على مدى الأشهر الماضية، يعيشون اليوم مزاجاً احتفالياً. وشهدت الأيام الثلاثة الماضية إقبالاً كبيراً على الأسواق لشراء احتياجات العيد. وما زاد من المخاوف عدم ارتداء عدد كبير من الناس الكمامات، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي في المدن والبلدات، غير آبهين بتجاوز عدد الإصابات في البلاد 8,7 ملايين إصابة بالفيروس، لتحتل المرتبة الثانية لناحية عدد الإصابات بعد الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى 128600 حالة وفاة.

وفي الممرات الضيّقة في لاجبات ناغار، وهو أحد الأسواق الأشدّ اكتظاظاً في العاصمة، صدحت مكبّرات الصوت بتحذيرات شدّدت على ضرورة وضع الكمامات والتزام التباعد الاجتماعي.

ويصف الطالب الجامعي هارسمران سينغ الاستعدادات بأنها «الجو المعتاد في ديوالي»، وقال: «لم أفاجأ برؤية السوق مزدحماً إلى هذا الحد. فنحن هنود ولا نهاب شيئاً».

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

(نوح سلام/ Getty)

متقاعدو باكستان في ضائقة

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

«نُطالب الحكومة الباكستانية بزيادة رواتب التقاعد كي نوفّر لعائلاتنا ما تحتاج إليه». هذا ما يقوله المتقاعد من إدارة السكك الحديدية نويد علي رانا، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، عن أحواله المعيشية بعد تقاعده من العمل. ويوضح أنّ ما يحصل عليه يبقى أفضل من لا شيء، إلا أنه قليل جداً في الوقت نفسه، في ظل الغلاء الذي تشهده البلاد، عدا عن الأزمة الاقتصادية والبطالة. ويتطلع المتقاعدون في باكستان إلى اهتمام الحكومة بهم وزيادة رواتبهم. في المقابل، ترى الحكومة أن الميزانية الخاصة بالمتقاعدين تعدّ عبئاً ثقيلاً عليها تسعى إلى التخلص منه إذا ما وجدت حلولاً مناسبة لها. في هذا الإطار، قال رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان إن الميزانية الخاصة بالمتقاعدين تكاد تقارب الميزانية المخصصة للعاملين والموظفين حالياً، معتبراً ذلك معضلة كبيرة في وجه الحكومة.

لكن لم يكن أمام الحكومة غير الاستجابة، ولو قليلاً، للضغوط، لترفع نسبة الموازنة المخصصة للمتقاعدين عشرة في المائة. كما شكلت لجنة من الخبراء الباكستانيين لإيجاد حلول مناسبة لأزمة رواتب المتقاعدين، على خلفية تصريحات خان الذي اعتبر أنه لا يمكن للحكومة تحمل الميزانية المخصصة لهم بصورتها الحالية، مؤكداً أن حكومته تستعين بخبراء دوليين في هذا المجال، كما تنظر في القوانين التي سنتها دول مختلفة من أجل التعامل مع المتقاعدين.

كذلك، اتهم خان الحكومات السابقة بزيادة رواتب المتقاعدين ووضع ميزانية ضخمة لهم لأسباب سياسية، مؤكداً أنّ حكومته لا تراعي المصالح السياسية بل تنظر إلى مصلحة البلاد ومستقبلها. فالميزانية الضخمة لرواتب المتقاعدين بصورتها الحالية غير مقبولة.

وأثارت تصريحات رئيس الوزراء عمران خان الأخيرة، والتي أشار فيها إلى إجراء تعديل في القانون المتعلق برواتب المتقاعدين، حفيظة هؤلاء. وباتت القضية محط اهتمام الأحزاب السياسية وورقة في يدها من أجل انتقاد الحكومة. وتقول نائبة زعيم حزب الرابطة الإسلامية مريم نواز، إن الحكومة مسؤولة عن الغلاء الفاحش والوضع المعيشي الصعب. وتعتزم اليوم حرمان الشريحة الضعيفة من كبار السن من لقمة العيش، أي المتقاعدين، مشيرة إلى فض الحكومة اعتصام المتطوعات في قطاع الصحة من أجل زيادة رواتبهن، وتحديد رواتب تقاعدهن، بالقوة.

يذكر أن من بين مطالب الاعتصام المفتوح الشهر الماضي، الذي نفذته متطوعات في مجال الطب وحملة مكافحة شلل الأطفال في إسلام آباد، تحديد رواتب للمتقاعدات، بالإضافة إلى حصولهن على حقوقهن المالية. في هذا الصدد، تقول نورين اختيار، وهي من المتطوعات في القطاع الصحي، لـ «العربي الجديد»: «نتقاضى المال بحسب ساعات عملنا. مستقبلنا غير مضمون. لذلك، نطالب الحكومة العمل من أجل مستقبلنا، وهذا حق مشروع لنا وسنجبرها على قبول مطلبنا». وتناشد الأحزاب السياسية ممارسة الضغط عليها، والوقوف معهن من أجل الحصول على مطالبهن.

هكذا تتفاوت المطالب. ففي وقت تسعى نورين، المتطوعة مع أخريات، من أجل الحصول على الراتب التقاعدي، يشكو محمد إسحاق أعوان، الذي عمل في إحدى الادارات الحكومية في مدينة كشمير - الشطر الباكستاني، وتعرّض لحادث أدى إلى بتر يده أثناء العمل، ضعف الراتب، إذ يتقاضى 3300 روبية باكستانية (نحو 20 دولاراً) شهرياً. راتب يستطيع من خلاله تأمين أدويته فقط وبدل المواصلات، ليعتمد في معيشته على أقاربه بقية الشهر.

ويقول أعوان لـ «العربي الجديد»: «لدي سبع بنات وما رزقت بابن. الفتيات لا يعملن وأحتاج إلى المال من أجل تزويجهن. كما أن زوجتي مريضة، وبالتالي تعتمد عائلتي عليّ من أجل تأمين المال لإعالتها وتأمين احتياجاتها». ويطالب الحكومة بزيادة راتبه الشهري بعد التقاعد، مضيفاً أنه «يفترض بالمعنيين النظر إلى وضعي وزيادة راتبي كوني مبتور اليد، لكنها لم تفعل شيئاً». في السياق نفسه، تتقاضى زرينه أحمد راتباً قدره خمسة آلاف روبية (نحو 31 دولارا تقريباً)، وهو راتب زوجها المتوفي أحمد، الذي عمل في إدارة التعليم المحلية في إقليم خيبربختونخوا. وبعد وفاته العام الماضي، باتت تتقاضى راتبه وتنفق على ابنتيها. تقول إنها تحتاج إلى الزواج، خصوصاً أنها تعاني من أمراض ضغط الدم والسكري والقلب، ما يعني أنها في حاجة إلى علاج دائم، علماً أن المبلغ الذي تتقاضاه شهرياً لا يكفي لكل ذلك.

تخصيص ميزانية أكبر

يقول الخبير القانوني في باكستان محمد بصير لـ «العربي الجديد» إن ما يتقاضاه المتقاعدون هو نتيجة لتخفيض رواتبهم أثناء العمل، إذ تقتطع الحكومة جزءاً من رواتب الموظفين وتحتفظ بها إلى حين تقاعدهم، وتستفيد منها لإعطاء المتقاعدين رواتبهم. ويرى أنه يتوجب على الحكومة تخصيص جزء من الميزانية للمتقاعدين.

تحقيق

تعدّ صناعة واستيراد السلاح في محافظة اسيوط المصرية أمراً عادياً، لم تساهم الحملات الأمنية في الحد منها حتى اليوم.

تجارة السلاح

الثأر والبطالة يدفعان شباب أسيوط نحوها

أحد الأسباب الرئيسية هو الثأر، عدا عن البطالة والفقر، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار المخدرات أيضاً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تنتشر ورش صناعة السلاح بأشكال وأنواع مختلفة في العديد من قرى ومدن محافظة أسيوط، إحدى محافظات صعيد مصر. وتعدّ تلك الورش مورداً مهماً لدخل الآف الشباب، وهي المهنة التي زادت في ظل ارتفاع نسبة جرائم الثأر في تلك المحافظة. وتأتي أسيوط في صدارة المحافظات المصرية مسجلة 1500 خلاف ثأري، تنتشر في مدن وقرى المحافظة بحسب تقارير أمنية. والخلافات تتمحور حول الأراضي الزراعية والجيرة والنزاعات على مبالغ مالية وتقسيم أراضٍ وتجارة غير مشروعة.

إضافة إلى الأسلحة، تنتشر تجارة المخدرات. ويقول البعض إن انتشار تجارة السلاح والمخدرات في المحافظة يرتبط بارتفاع نسبة الفقر بها، وتعد الأكثر فقراً بين المحافظات المصرية بنسبة 66,7 في المائة، بحسب أحدث تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2019.

وتكشف واقعة حدوث شجار بين عائلتين في جزيرة القلعة في قرية بني محمد التابعة لمركز أبنوب في محافظة أسيوط مؤخراً، نتيجة خلاف ثأري، عن مدى انتشار السلاح الثقيل بأنواع وأشكال مختلفة بين العائلات. ومن أبرز الأسلحة التي يبيعها تجار السلاح أو تصنّع أو تهرّب هي البنادق الآلية، و«الغرينوف»، و«الطبنجات»، وفرد الخرطوش، و«البوشكة»، والرشاش بأنواعه المختلفة، من بينها ما هو سريع الطلقات ويعدّ الأعلى سعراً ويقبل كثيرون على شرائه، وسعته 30 طلقة. وتتراوح أسعار تلك الأسلحة ما بين 15 و35 ألف جنيه (ما بين 953 دولاراً و2225 دولاراً)، وقد تصل إلى 50 ألف جنيه (نحو 3178 دولاراً).

وفي ما يتعلق بالمسدسات، فهناك مسدس 8,5 مم وسعره 7 آلاف جنيه (نحو 445 دولاراً)، ومسدس 9 مم ويصل سعره إلى 13 ألف جنيه (نحو 826 دولاراً)، ومسدس الـ 14 ويصل سعره إلى 16 ألف جنيه (نحو 1017 دولاراً). وهناك «الفرد» الأصغر حجماً، و«المقروطة» وحجمها متوسط، فضلاً عن «مسدس الصوت» إلى 2000 دينار (1400 دولار بسعر الصرف الرسمي، و333 دولاراً في السوق الموازي) ليتمكنوا من الالتحاق بالمدارس، علاوة على حرمانهم من الحصول على تسهيلات أخرى يمنحها القانون لأيّ مواطن ليبي.

ومنذ صدور القرار الخاص بشأن منع الليبيات المتزوجات من أجانب من تمرير جنسيتهن لأبنائهن، عام 2012، لم تتمكن السلطات التشريعية، المنقسمة على نفسها في البلاد، من التفرغ لمراجعة نصوص القانون بعد الطعن به قضائياً، بحسب البريكي، التي تؤكد في حديثها إلى «العربي الجديد» أنّ مجلسي ليبيا التشريعيين يتعللان بظروف الحرب والوضع الاستثنائي في البلاد.

من جهتها، وبالرغم من قدرتها على تدريس طفلها في مدرسة خاصة، فإنّ إنعام أمين، الليبية المتزوجة من أجنبي، تؤكد أن القانون يعرقل إضافة ابنها إلى بنود راتبها، للحصول على علاوة يمنحها القانون لغيرها من الليبيات اللواتي لديهن أطفال.

وتقول إنعام لـ«العربي الجديد» إنّها تطلقت من زوجها غير الليبي الذي غادرها وترك لها طفلين، لكنّ القانون لا يسمح لها بإضافة أطفالها إلى بنود الرواتب كون عقد زواجها يثبت أنّ والدهما أجنبي، معتبرة أنّ دراسة طفليها في المدارس الخاصة ما زالت غير قانونية كونهما لا يملكان أوراقاً ثبوتية.

وعلى العكس من إنعام التي لم تستطع اللجوء إلى سفارة بلد زوجها للحصول على أوراق ثبوتية لطفليها، فإنّ البريكي تؤكد أنّ ليبيات كثيرات، خصوصاً في جنوب البلاد، لجأن إلى سفارات بلدان أزواجهن، لكنهن واجهن مخاطر تسفيرهن إلى تلك البلدان، ما أجبرهن على التراجع عن هذه الخطوة.

وتلفت البريكي إلى ضرورة معالجة الدولة أوضاع أطفال الليبيات اللواتي تزوجن بعقود عرفية لم تسجل في المحاكم بسبب اقترانهن بمهاجرين من دول الجوار في مدن جنوب ليبيا خصوصاً، حيث تلعب الامتدادات القبلية عبر الحدود دوراً في إقناع الأسر بتزويج بناتهن للمهاجرين الأجانب من القبائل الممتدة إلى دول الجوار نفسها، مشيرة إلى أنّها حالات عديدة تتركز في أقصى الجنوب الليبي. من جهته، شارك المحامي الليبية في قضايا لبيبات متزوجات من أجانب، أنّ هذه الشريحة ما زالت تواجه صعوبات كثيرة وحرماناً من حقوقها، إذ تدفع الأسر رسوماً دراسية سنوية تصل

دار الإفتاء أقرّت بحقوق أطفال الأم المتزوجة من أجنبي بالميراث حين وفاتها

ما زالت قضية الليبيات المتزوجات من أجانب تثير جدلاً مجتمعياً ورسمياً واسعاً منذ بدء السلطات في وضع ترتيبات تشريعية جديدة تخص منح مواطنيها أرقاماً وطنية تثبت هويتهم وانتماءهم للبلاد. لكنّ آثار القضية تهدد عدداً من أبناء هذه الأسر التي ما زالت الجهات الرسمية تصرّ على عدم منحهم حقوق مواطنة، في الوقت الذي تؤكد فيه المحامية مريم البريكي أنّ الجهات الرسمية لا تملك أرقاماً دقيقة حتى الآن لهذه الشريحة من الأبناء. وتؤكد البريكي، التي ترافع أمام

بقايا سلاح (خالد دسوقي/ فرانس برس)

%66,7
نسبة الفقر في محافظة اسيوط بحسب أحدث تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في 2019

أزمة أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب

طرابلس ـ **العربي الجديد**

المحاكم الليبية في قضايا لبيبات متزوجات من أجانب، أنّ هذه الشريحة ما زالت تواجه صعوبات كثيرة وحرماناً من حقوقها، إذ تدفع الأسر رسوماً دراسية سنوية تصل

دار الإفتاء أقرّت بحقوق أطفال الأم المتزوجة من أجنبي بالميراث حين وفاتها

ما زالت قضية الليبيات المتزوجات من أجانب تثير جدلاً مجتمعياً ورسمياً واسعاً منذ بدء السلطات في وضع ترتيبات تشريعية جديدة تخص منح مواطنيها أرقاماً وطنية تثبت هويتهم وانتماءهم للبلاد. لكنّ آثار القضية تهدد عدداً من أبناء هذه الأسر التي ما زالت الجهات الرسمية تصرّ على عدم منحهم حقوق مواطنة، في الوقت الذي تؤكد فيه المحامية مريم البريكي أنّ الجهات الرسمية لا تملك أرقاماً دقيقة حتى الآن لهذه الشريحة من الأبناء. وتؤكد البريكي، التي ترافع أمام

حق الجنسية تكفله اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (فرانس برس)

إلى 2000 دينار (1400 دولار بسعر الصرف الرسمي، و333 دولاراً في السوق الموازي) ليتمكنوا من الالتحاق بالمدارس، علاوة على حرمانهم من الحصول على تسهيلات أخرى يمنحها القانون لأيّ مواطن ليبي.

ومنذ صدور القرار الخاص بشأن منع الليبيات المتزوجات من أجانب من تمرير جنسيتهن لأبنائهن، عام 2012، لم تتمكن السلطات التشريعية، المنقسمة على نفسها في البلاد، من التفرغ لمراجعة نصوص القانون بعد الطعن به قضائياً، بحسب البريكي، التي تؤكد في حديثها إلى «العربي الجديد» أنّ مجلسي ليبيا التشريعيين يتعللان بظروف الحرب والوضع الاستثنائي في البلاد.

من جهتها، وبالرغم من قدرتها على تدريس طفليها في مدرسة خاصة، فإنّ إنعام أمين، الليبية المتزوجة من أجنبي، تؤكد أن القانون يعرقل إضافة ابنيها إلى بنود راتبها، للحصول على علاوة يمنحها القانون لغيرها من الليبيات اللواتي لديهن أطفال.

وتقول إنعام لـ«العربي الجديد» إنّها تطلقت من زوجها غير الليبي الذي غادرها وترك لها طفلين، لكنّ القانون لا يسمح لها بإضافة أطفالها إلى بنود الرواتب كون عقد زواجها يثبت أنّ والدهما أجنبي، معتبرة أنّ دراسة طفليها في المدارس الخاصة ما زالت غير قانونية كونهما لا يملكان أوراقاً ثبوتية.

وعلى العكس من إنعام التي لم تستطع اللجوء إلى سفارة بلد زوجها للحصول على أوراق ثبوتية لطفليها، فإنّ البريكي تؤكد أنّ ليبيات كثيرات، خصوصاً في جنوب البلاد، لجأن إلى سفارات بلدان أزواجهن، لكنهن واجهن مخاطر تسفيرهن إلى تلك البلدان، ما أجبرهن على التراجع عن هذه الخطوة.

وتلفت البريكي إلى ضرورة معالجة الدولة أوضاع أطفال الليبيات اللواتي تزوجن بعقود عرفية لم تسجل في المحاكم بسبب اقترانهن بمهاجرين من دول الجوار في مدن جنوب ليبيا خصوصاً، حيث تلعب الامتدادات القبلية عبر الحدود دوراً في إقناع الأسر بتزويج بناتهن للمهاجرين الأجانب من القبائل الممتدة إلى دول الجوار نفسها، مشيرة إلى أنّها حالات عديدة تتركز في أقصى الجنوب الليبي. من جهته، شارك الناشط المدني، حازم الجربي، في العديد من ورش العمل والندوات المتعلقة بأوضاع أطفال الليبيات المتزوجات من أجانب، منها ندوة حوارية في مدينة سبها العام الماضي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، لكنه يؤكد أنّ توصياتها لا تلقى أيّ اهتمام رسمي.

يتحدث الجربي لـ«العربي الجديد» عن ردّ من جانب دار الإفتاء في البلاد على سؤال مؤسسة الأسرة من أجل المواطنة (أهلية) بشأن حق ميراث أبناء الأم الليبية المتوفية المتزوجة من أجنبي، مشيراً إلى أنّ دار الإفتاء أقرّت بحقوق أطفالها في الميراث، مؤكداً أنّه التفاعل الرسمي الوحيد مع هذه القضية.

وينقل الجربي عن إحصاءات مؤسسة الأسرة من أجل المواطنة، أنّ عدد الليبيات المتزوجات من أجانب سنة 2012 بلغ نحو 8000، وارتفع إلى 10 آلاف بعد عامين. وبينما يؤكد غياب أيّ إحصاء رسمي أو أهلي بعد عام 2014، يرجح أنّ العدد تضاعف خمس مرات منذ ذلك التاريخ.

تعود إنعام لتتحدث عن عائق آخر يواجه مستقبل طفليها، تمثله الإقامة الدائمة التي منعتها الجهات الرسمية عنهما، وتقول: «أضطر كل عام لتجديد إقامة طفلي في ليبيا، كأيّ أجنبي، وأتحمل مصاريف إضافية كضرائب التزم بدفعها تباعاً خوفاً عليهما».

وعلى خلفية ضغوط مارسها ناشطون ومحامون، اضطر مجلس النواب، في طبرق، لإصدار قرار موجه إلى الجهات الرسمية يبيح لها منح الإقامات وشهادات الميلاد لأطفال الليبيات من آباء أجانب وفق تعديلات على لوائح قانون عام 2012، بحسب البريكي، لكنها تؤكد أنّ ذلك حمّل الأمهات مصاريف باهظة للمحامين قبل الوصول إلى قرار استثنائي من المحاكم، ما اضطر كثيرات منهن للإحجام عن الخطوة.

بدأت الأزمة عام 2012 مع صدور تشريع يمنع أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب من الحصول على حقوق المواطنة، ومنذ ذلك التاريخ، عبّرت منظمات دولية عدة عن استنكارها للتشريع، لكنّ إنعام تقول إنّ «الموقف الدولي ومواقف الناشطين غير كافية فأولادنا يكبرون كلّ يوم ولا يجدون من ينصفهم»، معتبرة أنّ قضية هذه الشريحة قضية وطنية.

سورية: مستشفيات متهالكة في مناطق النظام

تحوّل المرض ودخول المستشفى إلى كابوس في مناطق النظام السوري، فالمريض ضحية إهمال طبي كما أنه يتعرض في بعض الأحيان للابتزاز

ريان محمد

تصرح انتصار، من ألمها وهي تتمدد على أحد أسرة قسم الإسعاف في مستشفى عام وسط العاصمة السورية دمشق، يطلب الطبيب لها مجموعة من التحاليل وصور الأشعة، ويسبب عدم وجود كادر تمريضي كافٍ، يسحبها مرافقها بسريرها من مختبر التحاليل إلى مختبر الأشعة ثم بعيدها إلى قسم الإسعاف، ليعود ويحضر نتائج التحاليل وصور الأشعة، وبعدها عليهم انتظار توجيهات الطبيب المختص غير المتواجد في المستشفى عند المساء، فالأطباء المتواجدون هم أطباء مقيمون، ما زالوا في مرحلة دراسة الاختصاص ويتواصلون مع الطبيب المختص عبر الهاتف.

يقول مرافق انتصار، لـ«العربي الجديد»: «أخبرنا الطبيب أنها في حاجة إلى تجهيزات طبية لإجراء عمل جراحي لزرع مفصل الفخذ، لكنه لا يتوفر في المستشفى ويجب شراؤه من السوق»، لافتاً إلى أنّ «ثمن المفصل مليونا ليرة (2840 دولاراً بحسب السعر الرسمي، ونحو 800 دولار في السوق الموازي) تضاف إليه تكاليف الدواء، التي تبلغ مئات الآف الليرات، بينما وضعنا المادي لا يسمح لنا بتأمين هذه المبالغ، ونحاول الآن التواصل مع الجمعيات الخيرية علّنا نتمكن من جمع ثمن المفصل وتكاليف العلاج».

ويُعتبر تأمين الدواء مهمة مرهقة بالنسبة لغالبية المرضى، بحسب أبو زياد عبد الفتاح، الذي يقول لـ«العربي الجديد»: «الوضع في المستشفيات من سيئ إلى أسوأ، واليوم غالبية الأدوية التي يحتاجها المرضى غير متوفرة في المستشفى، ويطلب تأمينها من ذوي المريض، في حين ترتفع أسعار الأدوية بشكل متواصل». يضيف: «المشكلة أنّ هناك من يستغل انتشار فكرة نقص الأدوية، لدفع المرضى لشرائها من السوق، في حين هناك من يأخذ مخصصات الأدوية في المستشفيات ويبيعها في السوق». يتابع: «حتى المختبرات غالباً ما تكون نتائجها غير دقيقة، فتجد الطبيب أو المرض يطلب من ذوي المرضى أن يجروا التحاليل الطبية وصور الأشعة حتى خارج المستشفى أو العيادة العامة، وغالباً ما يطلب الأطباء صوراً وتحاليل من المراكز الخاصة، ولا أستبعد أنّ منهم من يتقاضى عمولة عن كلّ مريض يرسلونه إلى تلك المراكز». يتابع أنّ «غالبية السوريين لا يفكرون بالدخول إلى مستشفى خاص، بسبب تكلفته المرتفعة جداً، إذ قد يدفع المريض يومياً مئات الآف الليرات، حتى أنّ كلفة الإقامة في اليوم الواحد من دون تلقي أيّ علاج، هي بعشرات الآف الليرات».

من جانبها، تقول المرضة سلوى حسين، لـ«العربي الجديد»: «الضغط في المستشفيات كبير جداً، والكادر التمريضي والطبي انخفض عدده بشكل كبير، وبالتالي فإنّ المريض لا يمكن أن يأخذ حقه في الرعاية، ما يجعلنا مضطرين للاعتماد على المرافقين لمساعدة المرضى، فتجدهم ينقلون المرضى إلى غرف تصوير الأشعة أو المختبر أو لأخذ استشارة في قسم آخر». تضيف: «يعيش الطاقم التمريضي ضغوطاً كبيرة أولها ضغوط اقتصادية فالرواتب ضعيفة، ولا تكفي لتأمين الاحتياجات الشخصية، أو وجبتي الطعام التي نتناولها أثناء المناوبة، فما بالك بالحديث عن باقي احتياجات الحياة، ما يضطرنا للعمل في مستشفيات خاصة، كما نقدم خدمات لمرضى في المنازل، وكلّ ذلك في محاولة لتأمين دخل مقبول، وبالرغم من كلّ ذلك، فإنّ ما نجنيه غالباً هو أقل مما نحتاج إليه، بسبب ضعف الرواتب عموماً». وتلفت حسين إلى أنّ «الكادر التمريضي هو من يتحمل دائماً سخط ذوي المرضى، واتهامهم له بالتقصير، في حين أنّ هناك نقصاً بالدواء والمستلزمات الطبية، فما يجري تسليمه لنا يعتمد على تقديرات الحدّ الأدنى من عدد المرضى، وعندما يزيد عدد المرضى تجدنا نبحث في الأقسام الأخرى عن دواء أو مستلزمات طبية لنغطي احتياجات مريض ما».

غالبية الأدوية التي يحتاجها المرضى غير متوفرة في المستشفى

وقد يكون الوضع المادي المتردي والتنمر على الكادر الطبي وأخيراً انتشار فيروس كورونا الجديد، من أهم أسباب تناقص أعداده وتردي مستوى خدمات المستشفيات، بحسب الدكتور طارق (42 عاماً)، الذي طلب عدم ذكر شهرته. يقول لـ«العربي الجديد»: «الوضع في المستشفيات العامة مزرٍ جداً. ضغوط العمل زادت بشكل كبير، مع هجرة أعداد كبيرة من الأطباء، كما أنّ الرواتب زهيدة، فراتبي مثلاً لا يكفيني لشراء بدلة رسمية أو حذاء ذي نوعية جيدة. خلال الفترة الماضية في ظلّ أزمة البنزين، كنت أشتري البنزين من السوق السوداء، فلا يمكن أن أقف على محطات الوقود ليوم أو أكثر بانتظار مخصصات السيارة من الوقود، وراتبي من المستشفى لا يكفيني ثمن بنزين حتى. ولم نتحدث عن احتياجات الحياة الأخرى، الأمر الذي يجبر الأطباء على العمل في عياداتهم والمستشفيات الخاصة، إذ إنّ لدى الأطباء عائلات تحتاج إلى من يعيلها». يتابع: «الوضع المادي مسألة، وغياب مقومات العمل الصحي، والبيئة السليمة، مسألة أخرى، فقد وصلنا إلى مرحلة متردية في المستشفيات لجهة النقص في الأدوية والمستلزمات الطبية، خصوصاً سبل الوقاية من فيروس كورونا». يضيف: «هناك أطباء اختاروا السفر عبر عقود عمل أو هجرة أو حتى طلب لجوء... في النهاية يجدون فرصة خلاص فلا يمكن مقارنة ما يجنيه الأطباء في الخارج مع الداخل، حتى أنّ الأطباء الجراحين اليوم يتوجهون للسفر إلى الصومال بعقد عمل مقابل أربعة آلاف دولار أميركي، وفي أوروبا يصل الراتب إلى 6 آلاف دولار، في حين أنّ راتب الطبيب المختص سقفه 80 ألف ليرة (113 دولاراً بالسعر الرسمي، ونحو 32 دولاراً في السوق الموازي)، وهذه الضغوط المعيشية لم يأخذ النظام أيّا منها في حساباته، غير أبه بتزيف الكفاءات الذي تشهده البلاد».

كورونا زاد الأوضاع سوءاً (لؤي بشارة/ فرانس برس)

فسبكة

ظهرت على موقع «فيسبوك» صفحات عدة تنادي بحق المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي بتمرير جنسيتها لأبنائها، أسوة بالرجال الليبيين المتزوجين من نساء أجنبيات، من بينها «الليبيات المتزوجات من اجانب نريد حقنا»، و«دسترة حقوق أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب». وتشهد الصفحات تفاعلاً كبيراً ونقاشات حول هذا الحق، معظمها يؤيد، لكنّ البعض يذكّر أنّ المسألة أوسع من ذلك، إذ إنّ هناك «غيابا لحقوق الليبيين عموما في كثير من الاحوال».

قصة لاجئة

نجحت الشابّة نسيبة السلطان في نقل تفوّقها الدراسي من سورية إلى مدينة شومو الفرنسية

نسيبة السلطان

شابة سورية تتفوق في فرنسا

أحمد حاج حمدو

تمكّنت الشابة السورية نسيبة السلطان، التي حصلت على المركز الأول في الثانوية العامة على مستوى محافظة الحسكة السورية، من تحدّي مصاعب الهجرة واللجوء، وإيجاد موطئ قدم لها في الأكاديميات الفرنسية، بالتوازي مع تطوّعها لمساعدة اللاجئين السوريين في البلد الجديد. تنحدر السلطان (26 عاماً) من محافظة الحسكة، وكانت حياتها قبل الحرب السورية مستقرّة كباقي السوريين، كما كان لديها شغف بمواصلة الدراسة، وكرّست كلّ وقتها لهذه الغاية، فضلاً عن امتلاكها موهبةً في كتابة الشعر والقصص القصيرة. بعد تفوّقها في الثانوية وحصولها على المرتبة الأولى على مستوى محافظتها، كانت نسبية تطمح لدراسة الإعلام في جامعة «دمشق» لكنّ ظروف الحرب حالت دون هذا الطموح، فبدأت الدراسة في كلّية التربية بجامعة «الفرات» في شرق سورية، وواصلت مشوار التفوّق فحصلت على المرتبة الأولى على مستوى جامعتها ثلاث مرّات على التوالي فكرّمتها رئاسة الجامعة.

تقول نسيبة: «قبل تخرّجي بعام واحد اضطررت للتوقّف عن الدراسة بعد وصول نيران المعارك إلى محافظة الحسكة، وتعدّد القوى المسيطرة». قرّرت أسرتها المحافظة على سلامتها والفرار نحو تركيا.

بدأت نسيبة وعائلتها المحطة الثانية في تركيا، وبعد نحو شهرين ونصف، تواصلت العائلة مع قريبها وهو جراح في فرنسا، فساعدها بالحصول على تأشيرات. عقب الوصول إلى فرنسا، نزلت العائلة بضيافة قريبها، وكانت الفترة الأولى في هذا البلد الجديد صعبة جداً، فلا أحد من أفرادها يتقن الفرنسية التي هي مفتاح الحياة هنا، بالإضافة إلى الصدمة الثقافية الأولى في البلد الجديد، وهو ما جعل نسيبة تفكّر بالعودة إلى سورية. ولاحقاً تقدّمت العائلة بطلب اللجوء، والتحقت نسيبة مع أشقائها بمدرسة لتعليم اللغة الفرنسية، لكنّ الصدمة كانت عندما لم تتمكن العائلة من الحصول على لجوء سياسي بل حماية فرعية. مع ذلك، واصلت نسيبة مشوارها وتقدّمت إلى المعهد الجامعي لتعليم اللغة الفرنسية (CIEF) وبعد إتقانها اللغة بفترة وجيزة، تقدّمت لدراسة الماجستير في اختصاص التربية والتعليم وتكوين الطفل. وبعد تفوّقها في الماجستير الأول، تقدّمت نسيبة لدراسة ماجستير ثان في هندسة وتصميم البحوث في مجال تدريب وتأهيل البالغين للاندماج في المجتمع، وتفوّقت فيه، ما أهّلها للتقدّم إلى أطروحة الدكتوراه فتمكّنت من الوصول إلى هذه الدرجة العلمية خلال ثلاث سنوات فقط.

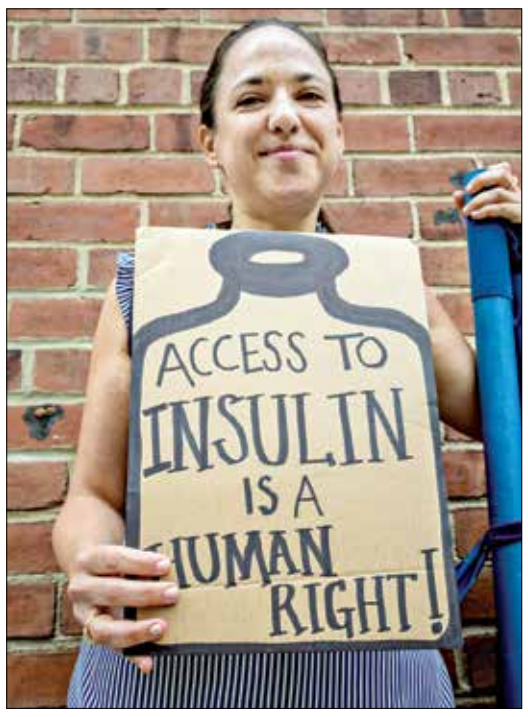

مرضى السكري

يوم عالمي للتوعية والوقاية

«الممرضات/ الممرضون ومرض السكري»... هو الموضوع الذي اختارته الأمم المتحدة للاحتفال باليوم العالمي لمرضى السكري لعام 2020، والذي يُصادف في الرابع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، بهدف زيادة الوعي حول الدور الأساسي الذي يقوم به المرضون والممرضات لدعم المصابين بمرض السكري.

بالإضافة إلى ما سبق، يواجه مرضى السكري اليوم تحديات إضافية في ظل تفشي وباء كورونا حول العالم. وبحسب منظمة الصحة العالمية، يتعافى معظم الناس (نحو 80 في المائة) من الفيروس من دون الحاجة إلى علاج خاص. إلا أن الأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريباً من بين كل 5 أشخاص، ليعاني من صعوبات في التنفس. وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بمشاكل صحية أخرى مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئة أو السكري أو السرطان.

وفي ما يتعلق بالأرقام، تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن السكري كان السبب المباشر لوفاة أكثر من 1,5 مليون شخص في عام 2012، 80 في المائة من هؤلاء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتتوقع المنظمة أن يحتل داء السكري المرتبة السابعة في الترتيب بين أسباب الوفاة الرئيسية بحلول عام 2030.

ومن خلال إقرار يوم عالمي لمرضى السكري، تسعى الأمم المتحدة إلى التذكير بالحاجة العاجلة لمتابعة الجهود وتحسين صحة البشر، وإتاحة إمكانية الحصول على العلاج والتثقيف، ووضع سياسات وطنية للوقاية من السكري وعلاج المصابين.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس فرس، Getty)